

امتدادات الحكم العثماني في الجزائر وتأثيراته على المجتمع المحلي (سياسيا، إداريا و اقتصاديا).

Extensions of Ottoman rule in Algeria and its effects on the community (politically,
administratively and economically).

زيتون كريمة^{*1}

¹جامعة المسيلة (الجزائر)، Karima.zitoune@univ-msila.dz

Karima zitoune ^{*1}

¹Msila University (Algeria) Karima.zitoune@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/09 تاريخ القبول: 2021/09/13 تاريخ النشر: 2021/10/31

ملخص:

تروم هذه الدراسة التي بين أيدينا إلى محاولة التعرف على بعض الوقائع التاريخية التي ميّزت المرحلة الحديثة من تاريخ الجزائر، وسنركز هنا على فترة التواجد العثماني التي تمتدّ مجرياتها ما بين سنوات 1830/1518م، وتبعاً لذلك سنقف في قراءتنا التحليلية عند امتدادات التجربة العثمانية في حكم وتسيير القطر الجزائري، وما تمخّض عن تلك التجربة من نظم مختلفة مسّت عديد الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية غيرها، وساهمت أيما مساهمة في نقل الجزائر الحديثة من مرحلة إلى أخرى، تبعاً للتطور الزمني والتاريخي.

الكلمات المفتاحية: الإدارة المركزية؛ المؤسسات؛ الحكم؛ المجتمع؛ الحدود

Abstract:

This study aims at identifying some historical facts that characterized the modern phase of Algeria's history, and we will focus on the Ottoman presence during the period of 1518-1830.

Accordingly, we will stand in our analytical reading at the expansions of the Ottoman experience in the governance and conduct of the Algerian country, and the resulting systems of different systems touched many political, social, economic and other aspects, and contributed significantly to the transfer of modern Algeria from one stage to another, depending on the temporal and historical development

Keywords: Administrative organizations, institutions, governance, society, borders.

* زيتون كريمة. البريد الإلكتروني: Karima.zitoune@univ-msila.dz

1- مقدمة:

إنّ الحديث عن تاريخ الجزائر إبّان العهد العثماني، لهو حديث بالأساس عن ديناميكية الفعل الإداري والتنظيمي والاقتصادي الذي ميّز تطوّر المرحلة، وغطّى معظم جوانبها، حيث تفاعلت في مجريات هذا الحدث التاريخي عدّة ميكانيزمات وتأثيرات ذاتية وظيفية أدّت بمجتمع الجزائر إلى التغيّر الذهني، ودفعته إلى خوض تجربة جديدة في مسار تدرّجه نحو التكوّن التاريخي.

ولئن توفّرت فرص التغيير والبناء لحالة الجزائر التي أنهكتها ارتكاسات الكيانات السياسية السابقة قبل ولوجها مرحلة العثمينة، فإنّ هذا الوضع الجديد الذي طالها سيفرز حتما مناخا آخر، ذو تأثير على المجتمع، وطبيعة البنيات الشكلية لأجهزته السياسية والإدارية والاقتصادية المختلفة.

وفي هذا المقام سنتوقّف عند طبيعة تلك النّظم، ومدى تأثيرها وفعاليتها على مختلف الأصعدة والمستويات، ولن يتأتّى لنا ذلك إلاّ بالإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمظهر تجليات الحكم العثماني للجزائر في أبعاده السياسية والإدارية والاقتصادية؟ وهل التواجد العثماني في هذه المرحلة قد حقّق توالجا فعليا بين ذهنيات الحاكم والمحكوم؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدّة تساؤلات فرعية قوامها ما يأتي:

- ما طبيعة النّظم التي فعّلها العثمانيون في الجزائر؟
- هل واءمت المجتمع الجزائري، وحقّقت له المرغوب والمطلوب؟، أم أنّ نظاما كهذا أضاف شيئا وتجاهل أشياء؟

1.1. الحالة السياسية والاجتماعية للجزائر قبيل الدّخول في المرحلة الجديدة:

عندما نناقش الوضعية السياسية والاجتماعية للجزائر قبل ولوجها مرحلة تاريخية جديدة من الحكم العثماني، فإنّنا سوف نحلّل في تفاصيلها حالة الكيانات السياسية المتعاقبة والمشكّلة إجمالا لحقيقة الوجود الجزائري، هذا التحليل طبعا لن يكون بمنأى عن النّسيج المجتمعاتي المحليّ الذي تكوّن عبر العصور وتطور مع كل مرحلة عاش فيها، وتعايش مع أحداثها ووقائعها، وإنّما سيكون مجتثا من روحه وذاته الشاعرة بانتمائه عبر كلّ زمان ومكان، وحتى لا نوغل في التاريخ القديم الذي طبع بنية الوطن الجزائري، نقول بأنّ هذا الكيان المغلف بحقيقة الوجود والتاريخ، قد تكوّن و نشأ وتطوّر نتيجة تداخل الظواهر البشرية والتاريخية وتفاعلها معا في إطار جغرافي متماس مع مجموعات اجتماعية شكّلت امتداده وأناه عبر كلّ مرحلة من مراحل المتقدّمة، الأمر الذي ساهم حتما في إعطاء هذا الكيان إضافة جديدة وتكوّنا فعليا، واضحا وملموسا، وعلى سبيل المثال نجد بأنّ الجزائر (بتسميتها الحالية)، كانت في العصور الإسلامية تتشكّل من دويلات مختلفة على غرار الرّستمية والزيرية، والحمادية والزبانية، وما ميّز هذه الكيانات من أنماط في الحكم، وتسيير في الإدارة، أخذتها كلّها من نمط التنظيم المعمول به في الخلافة الإسلامية وقتذاك. (بلقاسم، 2007، صفحة ص 49)

وبالعودة إلى العهود الحديثة، خصوصا في نهايات القرن الخامس عشر، نجد بأنّ المغرب العربي قد بدأ يدخل في مرحلة الركود الشامل، ما أثر بشكل أو بآخر في المغرب الأوسط، حيث نسجّل مدى عجز إمارة تلمسان في أن تكون سيّدة المغرب الأوسط، ويعود سبب ذلك إلى عامل الضعف الذي هدّ الزبانيين الأواخر وما تلا مرحلتهم من شرخ وانقسامات، وتدهور اقتصادي منّ التجارة مع المغرب الأقصى والسودان (فيلاي، 2013، صفحة ص 70)

لكن الأدهى والأمر من كل هذا، هو تبعات وويلات الغزو الخارجي الذي طبع نفس المرحلة، وأثر أيما تأثير في منطقة المغرب الأوسط وباقي المناطق المجاورة لها، ما أدى إلى تغيير في الأوضاع، وانقلاب في موازين الحكم واستراتيجيات التنظيم والهيكلية.

2.1. دواعي التواجد العثماني بالجزائر:

لقد جاء تدخّل الدولة العثمانية في المغرب الأوسط، نتيجة الصراع المحتدم بين الإسلام والمسيحية في الحوض الغربي للبحر المتوسط في أوائل القرن السادس عشر، وقد اجتذب هذا الصراع عددا كبيرا من البحّارة المغامرين، الذين نشأوا في خدمة أسطول الدولة العثمانية (العقاد، 1993، صفحة ص 18)، وهذا الحكم الجديد الذي عرفته الجزائر من بدايات القرن السادس عشر (1516)، إلى بدايات القرن التاسع عشر (1830)، قد اختلف المؤرخون في تحديد طبيعته؛ حيث يرى الاتجاه الأول أنّ التدخّل العثماني في الجزائر كان بمثابة استعمار جاء من أجل ملئ خزينته العامة وجيوب الأقلية التركية الحاكمة من دون اتصال بعناصر السكان المحليين، وفي رأي مخالف لهذا، نجد أصحاب الرأي الثاني الذي يتّني على التواجد العثماني ويعتبره نعمة، كونه تصدّى للهجمات الصليبية الأوربية الغازية لمعظم الشواطئ والمدن الساحلية المغربية (غضبان، 2016، صفحة ص 134)، أمّا الاتجاه الثالث والأخير، فيرى أصحابه أنّه بالرغم من تعسّف وظلم الأتراك، والضغط الذي مورس على الأرياف الجزائرية بواسطة الجباية المجحفة والضرائب الكبيرة، فإنّهم قدّموا خدمات جليلة للجزائر وللدّين الإسلامي بتصفيّتهم للغزو الصليبي الأوربي، وهو بذلك اتّجاه توفيقي جمع ما بين الاتجاهين الأولين (غضبان، 2016، صفحة ص 134)، وعلى هذا الأساس جاء التدخّل العثماني من أجل حماية العناصر الجزائرية المسلمة، ثمّ إنّ تمادي الأسبان في توسعاتهم واعتداءاتهم على شواطئ الجزائر، جعل هؤلاء السكان يستنجدون بهم، خاصة وأنّ الدولة العثمانية قد دوى صوتها في أرجاء المتوسط، وذاع صيتها كأقوى دولة بحرية يحسب لها ألف حساب آنذاك.

إذن مع تقارب المعطيات، وتلاقى المرامي عند نقطة الهدف الواحد وهو التخلّص بأيّ طريقة كانت من عناصر الصليبية النّاشطة في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط "تقاطعت رغبة المسلمين في التخلّص من هجمات القوى المسيحية، وتوقّ الأندلسيين إلى استعادة ما ضاع منهم، نقول تقاطعت مع مرامي العثمانيين، وكان من نتائجه حملة الأخوين عزّوج وخير الدين على سواحل جيغل التي طردت الإسبان ومهدّت لمرحلة طويلة من الوجود التركي في شمال أفريقيا (فيلالي، 2013، صفحة ص 71)

3.1. قبّة السلطة الجديدة، ورأس الشعب المحلي: هل يستويان مثلا؟

إنّ الأمر الذي لا يمكن إنكاره، هو أنّ العناصر المحلية المشكّلة للشعب الجزائري، قد تعرّضت منذ عهدود خلت إلى موجات استيطانية، عكست في نموذجها صورة الإنسان المحلي المتأصّل في هذه الأرض، فعلى غرار البيزنطيين والرومانيين والوندال، الذين عملوا على ترسيم حدود لهم في نطاق إقليم لم تتحدّد معالمه بعد، جاء الفتح العربي، ليعطي للإنسان الجزائري عبر التاريخ كيانه واسمه وشخصيته، ويجعل له امتدادا وعمقا وحياء لا منتهى لها، وبهذا يتدرّج في سلّم التاريخ البشري انطلاقا من صورة أفراد متأصّلة و متجذّرة ببداياتها، إلى مجتمع بربري بدأت تتجلّى سماته عبر خطوط التطوّر التي ما فتئت أعطت له عمق الإحساس بكيئونة الانتماء، وصولا بكلّ هذا إلى مجتمع مغرب. أوسطي، سيجد نفسه فيه أمام نظام جديد، لكنه من طراز إسلامي يختلف كل الاختلاف عن سابقه، والحق أنّ البيان الواضح ها هنا، هو أنّ العثمانيون الأتراك، ليسوا هم العرب الفاتحين، والأيدولوجية الفكرية لدى الطرف الأول، ليست هي ذاتها عند الطرف الثاني.

لسنا في هذا المقام بصدد إجراء مقارنة بين النظامين اللذين شكّلا الكتلة البشرية للمجتمع الجزائري، وإنّما من أجل اجتذاب المعطيات التاريخية والإدراكية لفهم تعبيرات الواقع ونسقيّاته، لكن الاستفهام الذي يبقى قائما، كيف كان السّكان المحليون ينظرون إلى العثمانيين الذين ناصفوهم في إقليم واحد؟ وهل العامل الإسلامي المشترك بين الطرفين كان كافيا لانصهارهما في بوتقة اجتماعية واحدة؟ إنّ الإجابات ستحدّدها لاحقا ممارسات العثمانيين وتنظيماتهم داخل القطر المشترك، ومن ثمة فإنّ موقف السّكان المحليين سيتجلّى من خلال المعاملات التي سنفصّل فيها بالتدليل والبرهنة، لتتعرّف على مدى توافق قبعة السلطة العثمانية الجديدة مع الكيان المجتمعي المحلي.

2. الامتدادات السياسية والإدارية والاقتصادية في الجزائر العثمانية

تميّزت الجزائر العثمانية بالعديد من النظم المختلفة، التي مسّت هياكلها السياسية والإدارية، إذ نجد بأنّ طبيعة النظام العثماني الجديد قد بدا منذ الوهلة الأولى ينطبق على الوضع الجزائري القائم، وهذا الواقع تمخّض عنه مرحلة جديدة من مراحل الإدارة والهيكلية.

2.1. النظم السياسية في الجزائر العثمانية: المراحل والتّبعات

لقد مرّت الجزائر العثمانية بمراحل سياسية هامة، نذكرها على التوالي:

1.1.2. المرحلة السياسية الأولى: عهد البايلازيات (921 هـ. 995هـ / 1518م - 1587م)

يبدأ هذا العهد بإلحاق "خير الدين بربروس" الأيالة الجزائرية بالسلطة العثمانية، وإن كان "عبد الرحمن الجيلالي" يرى أنّ بداية عهد البايلازيات الحقيقية كانت سنة 1546م، عند تعيين "حسن باشا" بن خير الدين وينتهي مع "علج علي" الذي توفي سنة 1587م (بحري، 2003، صفحة ص 55) وقد شهدت هذه الفترة نجاح الحكّام العثمانيون في السيطرة على رجال الجيش والبحرية (العقاد، 1993، صفحة ص 26)، حيث كان التنظيم العسكري أيام ولاية الأمير خير الدين، مؤلّف من ميليشيا الانكشارية، وكان أفراد هذه الميليشيا نخبة مختارة من الطبقات الفقيرة في بلاد الأناضول، يأتون بهم إلى البلاد للخدمة العسكرية، فيتحوّلون فيها إلى أمراء عظام يشكّلون الطبقة الأرستقراطية المميّزة في البلاد (عيد، د ت، صفحة ص 130)، وحسب الباحث الجزائري "حنيفي هلايلي"، فإنّ الأيالة في عهد البايلازيات قد تناوب على حكمها سبعة أتراك، وسبعة من المهتمدين (المرتدين عن المسيحية)، واثنين من الكراغلة وعربيين من خارج بلاد المغرب العربي، ومن أبرز الحكّام خلال هذه المرحلة: "حسن آغا" (1533.1544) من سردينيا، وأول من خلف خير الدين بارباروسة بعد استدعائه إلى إسطنبول لقيادة الأسطول العثماني (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008، صفحة ص 11)، وجاء بعده حسن باشا من جماعة الكراغلة (1544.1552)، ثم تلاه "صالح راييس" من الأتراك (1552.1556)، وكذلك "حسن قورصو" (1556.1557) و"علج علي" (1568.1571) و"حسن فنزيانو" (1583.1587) وكلّهم من الأسرى النصارى، الذين وصلوا لأعلى المراتب بعد إسلامهم (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008، صفحة ص 11)، بيد أنّ هؤلاء الحكّام البحريون لم يبقوا على نفس القوّة التي ظهروا بها، وإنّما بدأ شأنهم يتضاءل منذ هزيمة "معركة الليبانت" (Lèpante)، ممّا أدّى بالأسنانة إلى إلغاء نظام البيلريك، وجعلت من الجزائر ولاية عادية يتولّاها أحد الباشوات الذين يعيّنون لمدة ثلاث سنوات فقط، وذلك احتياطا من أن يسيطروا على شؤون الولاية وخاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز الدولة (العقاد، 1993، صفحة ص 26)، وعليه فقد قيّم أغلب المؤرخين هذه الفترة، ووصفوها ب: (أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر، والتي اعتبرت فيها الجزائر مقاطعة عثمانية، يأتي قرار تعيين الحاكم عليها من السلطان العثماني) (فيلالي، 2013، صفحة ص

(72)(i)، كما أنها كانت بمثابة فاتحة جديدة لبداية الحكم السياسي الجديد في الجزائر العثمانية، حيث بدأت تنتظم بالتدرج في سلك هذا التنظيم، على أمل أن يكون هذا الفعل التحكيمي بداية أمينة لترسيم معالم دولة جزائرية حديثة، فهل سيتحقق هذا المرام في نهج المراحل المتتابعة، ويكون الناتج " دولة و أمة"؟

2.1.2. المرحلة السياسية الثانية: عهد الباشوات 1069.995هـ / 1659.1587م

عرف هذا العهد من الحكم العثماني تغييرا تكتيكيا لنظام تسيير وحكم جهاز الأيالة، وأدرج في نظامه نوعا من الاستقلالية في السلطة وإدارة الشؤون السياسية، فبعد الأثر الطيب الذي تركه البايبرايات لدى السكان المحليين، وعزمهم على تطهير جيوب البلاد من فلول الغزاة الأسبان كمبدأ لا تنازل عنه (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008، صفحة ص 131)، امتدت يدهم العسكرية إلى شؤون أخرى يعود فيها الفصل والنهي للباب العالي، مثلما حدث مع السلطة الانكشارية، التي تم الاستعاضة عنها بفرق جيش، يشكّلها جنود من بلاد القبائل (بحري، 2003، صفحة ص 59)، هذا الأمر أثار كوامن التوجس لدى الباب العالي من أن يتحوّل حكمهم المطلق على إيالات شمال إفريقيا الثلاث (الجزائر، تونس، طرابلس) إلى دولة مستقلة عن الدولة العثمانية فقرّروا تغيير نظام الحكم ((بحري، 2003، صفحة ص 59)، بهذا الفرمان (المرسوم) السياسي الآتي من السلطة الأعلى، تحوّلت الجزائر العثمانية إلى مجرد ولاية تخوم يحكمها الباشوات، بحيث لا تتجاوز مدة حكم كل باشا ثلاث سنوات (بحري، 2003، صفحة ص 59)، لكي نوضّح الأمر أكثر نقول بأن السلطة العثمانية بشمال إفريقيا كانت تحكم من طرابلس حتى الجزائر بسلطة واحدة مركزها الجزائر، بيد أن ضعف الدولة جعلها تخشى من جيش الانكشارية، الذي كان يسيطر على الدولة في الجزائر، ولهذا وُزعت الأقطار الثلاثة على باشوات، غير أن اللامركزية لم تكن قائمة على أساس إداري أو سلطوي أو سياسي، لذلك فعهد الباشوات هذا كان عهد انحلال للسلطة العثمانية في أهم ولاية تحكمها وهي الجزائر (غلاب، 2005، صفحة ص 364)، وقد تجلّى هذا الانحلال في أن الباشوات وقد بلغوا في هذه المرحلة نحو أربعين باشا، لم يكن لهم سلطان ولا نفوذ أمام القوتين الكبيرتين في الجزائر، وهما: قوة الجيش البري الانكشارية، والجيش البحري (الطائفة) الذي كان يسيطر على الشواطئ البحرية و ينافس الجيش البري سلطانه وقوته (غلاب، 2005، صفحة ص 364) (2)، وباختصار؛ فإن هذه المرحلة لخصها الباحث الجزائري "عمار بوحوش" في ما يلي:

- تعيين باشا تركي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس، بعد أن كان هناك حاكم واحد للمنطقة يوجد مقرّ حكمه بالجزائر.
- بروز قوة " الرياس" أو قوة رجال البحرية الجزائرية إلى درجة أن دول أوروبا أصبحت تخشى الجزائر وتسعى لإقامة علاقات تعاون معها.
- التناذر والتصادم الواقع بين جنود البحرية، وجنود القوات البرية " اليولداش"، مما أدّى إلى إضعاف الدولة (بوحوش، 1997، صفحة 59.58)(iii).

3.1.2. الفترة السياسية الثالثة: عهد الأغاوات 1671-1659م.

يُعتبر هذا العهد من أقصر الفترات السياسية في الجزائر، وذلك نظرا لإقدام قادة الجيش البري (اليولداش) على خلع الباشا وتعويض هذا القائد بقائد آخر من فتنهم أطلق عليه اسم "الأغا"، وفي الحقيقة أن هذا الانقلاب قد وقع من أجل تنحية الباشا المعيّن من طرف الإمبراطورية العثمانية و المدعوم من فئة (الرياس) (بوحوش، 1997، صفحة 59)، وامتاز هذا العهد بقتل الكثير من الباشوات، وقيام العديد من الثورات المتعددة من طرف القبائل و(الطائفة) والجند، وهكذا كان عهدهم أسوء من العهد الماضي في بعد كامل عن

السلطة المركزية في اسطنبول، التي يبدو أنّ الجزائر انفصلت عنها نهائيا، وأخذ الجيش يستقل بتدبير شؤون البلاد دون إذن ولا موافقة من السلطة المركزية (غلاب، 2005، صفحة 365).

4.1.2. الفترة السياسية الرابعة: عهد الدايات

عُرفت هذه الفترة السياسية الرابعة بحكم الدّايّات، الذي دام 160 عاما؛ أي منذ 1671م حتى عام 1830م (موسى، د ت، صفحة ص 43)، والثابت حسب المؤرخين أنّ هذا العهد لم يكن يختلف عن عهد الباشوات، بدليل أنّ كلاهما يعكس فوضى الدولة العثمانية، وبداية انهيارها المبكر (غلاب، 2005، صفحة ص 365)، فالدايات قد ساروا على نهج الحكّام المستقلين؛ حيث عقدوا المعاهدات و أبرموا الاتفاقيات دون الاكتراث بالسلطان والباب العالي المرجع الأصلي لسلطتهم (الأرقش، 2003، صفحة ص 44)، وفضلا عن كونهم "يمثلون قوة جزائرية مستوطنة، لا تكاد تدين لانتماها التركي العثماني وطنيا وسياسيا" (غلاب، 2005، صفحة ص 366)، فقد كانوا أيضا "يعتبرون أنفسهم حلفاء لإسطنبول أكثر من أتباع أو ممثلين لسلطانها، ورفضوا في العديد من المرات الاعتراف بمعاهدات وقّعها السلطان العثماني مع أطراف أوروبية، مثل المعاهدة التي أبرمت مع فرنسا سنة (الأرقش، 2003، صفحة ص 44) 1684، ومن هذا المنطلق "أصبحت الجزائر دولة مستقلة عن تركيا، خاصة وأنّ الدايا أصبح يُنتخب من طرف الديوان الذي صار بمثابة برلمان في عصرنا الحالي" (بوحوش، 1997، صفحة ص 60)، وفي إحدى مراحل الأيالة كان هناك هيئتان حاكمتان، الديوان الكبير والديوان الصغير؛ وكان الأول يتكوّن من أربع وعشرين ضابطا متقادماً من الأوجاق، أمّا الثاني فيتركّب من حوالي سبعمائة ضابط وخادم انكشاري دائما يتّسمون بالرتبة والأقدمية (سبنسر، 2006، صفحة ص 77)، هذا التطوّر في السّلم التنظيمي للجزائر العثمانية قد تمخّض عنه نظاما إداريا مضبوطا، أدّى في نهاية المطاف إلى رسم صورة معبّرة عن شبه دولة قائمة، وهذا رغم عدم تجانس سكانها، وتموقع محور السلطة في أيادي العنصر التركي بدلا من العنصر (موسى، د ت، صفحة ص 44) الوطني المحلي.

3.2. النظم الإدارية في الجزائر العثمانية: من سلطة الوصي الأعلى إلى سلطة الأوصياء المخيّرين.

تجلّت مظاهر التقسيم الإداري في الجزائر العثمانية في عديد من التسويات التي شهدتها بعض الفروع و الأقسام المختلفة، حيث شملت هذه التقسيمات جغرافية الإقليم بالأساس، ناهيك عن الجوانب المتعلقة بالمؤسّسات والأجهزة العسكرية والقضائية ونحو ذلك، هذا وقد جاء التقسيم الإداري منذ عهد "حسن باشا" بن خير الدين (959.950هـ. 1544.1552م)، غير أنّ التّطوّر الفعلي لهذا التقسيم قد ازدهر في فترة الباشوات، وأصبح على كل قسم بايا هم مسؤولون أمام الباشا ثم الأغاوات و الدايات (موسى، د ت، صفحة ص 44)، وفيما يلي استعراض لهذا التقسيم على النّحو التالي:

1.3.2. دار السلطان: وتشمل الجزائر العاصمة والمناطق المحيطة بها، وتمتدّ من دّلس شرقا إلى شرشال غربا، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا (بحري، 2003، صفحة ص 395).

وقد سمّيت كذلك لأنها خاضعة لإدارة الدايا الملك مباشرة (آجرون، 1982، صفحة ص 12)، بمعنى رئيس السلطة التركية، وذلك بواسطة آغا العرب أو قائد الجيش، وتنقسم إلى أقسام الواحد منها وطنيا ويخضع لسلطة قائد مثل: وطن ساباو، ووطن كوكو بمنطقة القبائل ووطن يسّر وبحلوان (بحري، 2003، صفحة ص 295.296).

2.3.2. بايلك الشرق: عاصمته قسنطينة، ويمتد من البحر شمالا، إلى ما وراء بسكرة وواد سوف جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى ما وراء إقليم ونوغة وبرج حمزة (البويرة حاليا) وسفوح جرجرة غربا (إوعيل، 2018، صفحة ص 188).

3.3.2. بايلك الغرب: مركزه وهران، اتخذت السلطة التركية فيه صبغة حربية نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك والسعديين من جهة المغرب (فيلالي، 2013، صفحة ص 78)، وعن امتداداته الجغرافية "فهو يمتد من سهل المتيجة شمالا، ومن الشرق وطن بني سليمان، وبني جعد، وعريب، وقيادة سباو، وحمزة" (بحري، 2003، صفحة ص 297).

4.3.2. بايلكالتيطري: يحده من الشمال متيجة التابعة لدار السلطان، ومن الناحية الشرقية وطن بني سليمان وبني جعد وعريب التابعة لبائلك قسنطينة، وغربا بايلك الغرب ويُعتبر أفقر البايليكات وأصغرها وعاصمتها المدية (بحري، 2003، صفحة ص 295)، وحول هذه العملية، يقدم لنا المؤرخ الجزائري "مبارك الميلي" ملخصا عاما لمختلف الأقسام الإدارية موزعة حسب الأصناف من جهة، وحسب التقسيم الإداري من جهة أخرى، كما يوضحه الشكل التالي: (الميلي، د ت، صفحة ص 300)

المخزن	دار السلطان	تيطري	وهران	قسنطينة
17	19	11	16	17
الرعية	11	23	56	14
الأقسام التابعة	20	12	29	25
الأمرء المتحالفين مع الأتراك	—	—	—	—
الأقسام التابعة	30	13	36	138
الإمارات مستقلة	—	—	—	—

المصدر: محمد الهلالي الميلي. (د ت). تاريخ الجزائر في القديم والحديث. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية

من خلال هذا الجدول يمكن لنا أن نسجل النقاط التالية:

- أن التنظيم الإداري في الجزائر العثمانية قد انبنى وفق شكل هرمي متدرج، مما يسمح بتنظيم الأعمال وترتيب الأولويات.
- أمكن هذا التنظيم تغطية معظم القطر الجزائري، وهذا بدليل شمول التقسيمات غالبية الجهات (شرق، غرب، وسط).
- رغم وجود أقسام تابعة لإمارات مستقلة، إلا أن التقسيم الإداري قد عرف نوعا من التوازن، وذلك بغض النظر عن بعض الاختلالات الحاصلة.

كما يتبين حسب المؤرخ "مبارك الميلي": (الميلي، د ت، صفحة ص 300)

- أن الجزائر قد احتفظت إلى حد ما في عهد الأتراك بالتقسيم الاجتماعي الذي حدث فيها خلال الحقب التاريخية التي سبقت العهد التركي، وذلك إشارة إلى تفضيلهم لأسلوب الإدارة المباشرة، الأمر الذي تجسد في المنطقة التابعة لدار السلطان.
- على الرغم من أن الإدارة التركية قد حققت توحيد الجزائر ترابيا في نطاق حدود تكاد تكون هي الحدود التي وجدها عليها الفرنسيون، إلا أنها لم تحقق الوحدة المعنوية للجزائر كما يجب، إذ ظلت الجزائر في العهد محتفظة بأصناف اجتماعية مختلفة، تدفع بها كثير من المؤرخين الأوروبيين واعتمدها في فكرتهم

القاتلة بأنه لم يكن هناك وجود للأمة الجزائرية في العهد التركي، وطبعا هذا حال الدراسات الاستشرافية الملمّة بالنكران و الجحود، والتّافية لأيّ تجديد أو رقيّ للشعوب التي تراها أدنى مرتبة منها، وذات الحالة انطبقت على الكتّاب الفرنسيين الذين "يحاولون التقليل من أهمية الحكم العثماني في الجزائر و يدّعون بأنّه كان مقصورا على الساحل ولم يبلغ في امتداده ما بلغه الرومان الذين حكموا شمال أفريقيا في العصور القديمة، وأنّ الجزائر العثمانية لم تصل يوما ما إلى مساحة الجزائر الفرنسية" (العقاد، 1993، صفحة ص 27. 28)، هذا وقد أفرزت حالة التنظيم الإداري في الجزائر العثمانية، الحاجة إلى تجهيز مؤسسات عسكرية تروم إلى الحفاظ على ما تمّ تحقيقه من مكتسبات، فكان لهيكله الجيش ضرورة ملحة لاستكمال الهرم البنائي والتنظيمي الذي بدأه الأتراك العثمانيون.

4.2. المؤسسات العسكرية: هيكله الجيش

كان الجيش العثماني في الجزائر يتألف من جناحين: جناح يمثلّه الجيش النظامي، وآخر غير نظامي يتألف من أفراد قبائل المخزن، مهمّة هذا الأخير الدفاع عن حدود الأيالة، ويساهم في استتباب الأمن الداخلي (بحري، 2003، صفحة ص 311)، ولقد كان للجيش من الناحية السياسية دور كبير في تثبيت دعائم الوجود العثماني بالجزائر، ويظهر ذلك من خلال العمل على توسيع حدود الأيالة (هلايلي، 2018، صفحة ص 18)، كما كان يمتاز بالكفاءة الحربية، وعلى سبيل المثال كان بابلق الشرق يتدعّم ب 23 ألف فارس من قبائل المخزن، ومقابل هذا العمل، كان لقبائل المخزن امتيازات منها: الإعفاء من الضرائب التي يلزم بها غيرهم (بحري، 2003، صفحة ص 311).

5.2. النّظم الاقتصادية:

إنّ الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، كانت له آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على الأحداث السياسية والنّظم الإدارية والحالة الاجتماعية (سعيدوني، 2009، صفحة ص 349)، وقد كان يتراوح بين الانتعاش في بداية القرن السادس عشر، بسبب قدوم المهاجرين الأندلسيين الذين أدّوا أدوارا مهمة في زيادة إنتاج الأراضي الزراعية والصناعة والتجارة، ومن ثمّ التقهقر الذي أصاب الاقتصاد الجزائري بعد النصف الثاني من القرن السابع عشر حتى الاحتلال الفرنسي 1830م (رمضان، 2013، صفحة ص 421)، فالمؤشر الاقتصادي مهما كانت فعالياته قد يتعرّض للتذبذب والاختلال أحيانا، وهذا الواقع ينطبق أيما انطباق على نوعية الاقتصاد وحيويته في الجزائر غداة الحكم العثماني، ففي مرحلة من مراحل هذا الحكم "كان لتطوّر البحرية الجزائرية وتفوّقها في عالم البحر الأبيض المتوسط، أثرا إيجابيا في تطوّر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وذلك من خلال الفوائد التي حصلت عليها خزينة الدولة من هذا النشاط الذي لقي تشجيعا من طرف الحكومة التركية منذ البداية" (يوسف، 2016، صفحة ص 61)، لكن هذا الواقع لم يبق على حاله بذريعة الأوضاع السياسية والصعوبات الداخلية والخارجية "فتدهور الوضع السياسي للجزائر أثر على النشاط الاقتصادي، والفلاحة الجزائرية في أواخر العهد العثماني كانت تعاني من صعوبات بسبب الآثار السلبية التي نتجت عن اهتمام الحكام بالقرصنة على الفلاحة، الأمر الذي حال دون تطوير الأساليب الزراعية المتبعة والآلات البدائية المستعملة، بالإضافة إلى الأوبئة والمجاعات..." (يوسف، 2016، صفحة ص 62)، وقد لاحظ الباحث الجزائري "نصر الدين سعيدوني" أنّ الدافع الاقتصادي كانت توجّهه العلاقات الخارجية من خلال نشاط الجهاد البحري ونظام الإتاوات والهدايا الإلزامية (سعيدوني، 2009، صفحة ص 349)، وبالنسبة للوضع

الاقتصادي فقد ظلّ هو الآخر يتحكّم في الصّراع والتنافس بين فرق الأوجاق و جماعات الرّياس (سعيدوني، 2009، صفحة ص 349)، خاصة وأنّ جانب الاقتصاد يمثل دائما محور الاهتمام، وركيزة أي دولة قائمة، وفي ذات المنحى سجل بعض المؤرخين غياب الاتصالات التجارية في العهد التركي، كتلك التي تربط بين المغرب العربي من جهة وأفريقيا السوداء من جهة أخرى، ممّا أثر على الأسواق الداخلية الجزائرية، خاصة وأنّ النظام التركي أراد تعزيز المركزية الإدارية بمركزية اقتصادية ؛ كان من نتيجتها أن ذابت عدّة أسواق داخلية بعيدة عن العاصمة، اللهم إذا استثنينا أسواق قسنطينة التي كانت تتاجر مع البلدان المجاورة كتونس، وأسواق تلمسان التي كانت تتاجر مع المغرب الأقصى (الميلي، د ت، صفحة ص 310.309)، وعن النشاطات الاقتصادية وقتذاك، فقد لخصّ الباحث "نصر الدين سعيدوني" مجملها في: (سعيدوني، 2009، صفحة ص 350)

-الضرائب بمختلف أنواعها (اللزّمة، الغرامة، المعونة، الإتاوة، العادة، الزكاة، العشور، الضيفة)، الحرف والصناعات المحاصيل والسلع الأسواق والجمارك والمبادلات التجارية للدولة والمؤسسات والأفراد الخزينة والعملة والأسعار الجهاد البحري والإتاوات، وقضية الأسرى وشؤون البحرية، شؤون الأوقاف " الحبوس " وسبل الخيرات...وضعية الملكية العقارية في الرّيف والمدينة.

العملة: لقد كانت العملة الجزائرية في العهد العثماني تسكّ النقود بثلاثة أنواع هي العملات الذهبية والفضية والنحاسية، ولعلّ أهم ما ميّزها هو عدم استقرارها، وصعوبة تحديد قيمتها؛ بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد، ممّا ساعد على ندرة المعادن الثمينة، وتسبّب في تدنّي القدرة الشرائية على الرغم من تدنّي أسعار الغلّة (رمضان، 2013، صفحة ص 424.423)، وممّا زاد الطين بلّة رواج أعمال تزوير العملة، لا سيّما في بلاد القبائل على الرغم من وجود عقوبة الإعدام حرقا للقائمين على التزوير، كما تطلّ العقوبات الجماعية القبيلة أيضا، وذلك عندما يثبت تورّط أحد أبنائها في عمليات التزوير بعدما يكون محل بحث ولم تستطع الدولة الوصول إليه (رمضان، 2013، صفحة ص 424).

3: انعكاسات النظم السياسية والإدارية والاقتصادية على المجتمع الجزائري

لقد أفرزت امتدادات الحكم العثماني في الجزائر عدّة تنظيمات سياسية وإدارية. كما لاحظنا. كانت بلا شك ذات أهمية معتبرة في سلّم التطوّر الحضاري للأليالة الجزائرية، وهذا التدرج نحو خلق أطر جديدة للسلطة والحكم في الجزائر الحديثة قد انعكس حتما على الواقع الجزائري؛ سواء بالإيجاب أو السلب، وهو الأمر الذي يتطلّب منا الوقوف عند النظم الاجتماعية الموجّهة لتنظيم المجتمع وضبط علاقاته بالسلطة القائمة.

1.3. الهندسة العثمانية في هيكلية المجتمع.

يعكس التركيب الاجتماعي للأليالة التنوّع العرقي من حيث الأصول والخلفيات لمجموع المواطنين بها، وقد أدّى حضور الأتراك إلى تزويدها بلحمة هامة للامتزاج الثقافي الموجود من قبل (سبنسر، 2006، صفحة ص 97)، وتشير الإحصاءات التي تناولت تاريخ الجزائر الحديث إلى أنّ عدد سكانها بلغ عشرة ملايين في نهاية الوجود العثماني (إوعيل، 2018، صفحة ص 53)، بيد أنّ تنوّع الأعراق داخل القطر الجزائري الواحد، وكذا توزّع الفئات البشرية في المدن والأرياف، أمر يجعل تحديد سكان الجزائر من الصعب بمكان، وعن جانب تصنيف السكان، واستنادا إلى الحالة الاجتماعية التي كانوا عليها إبان هذا العهد، تقسّم بعض الدراسات سكان الجزائر إلى قسمين: قسم يضمّ أهل المخزن؛ وهم عبارة عن رجال الإدارة والحكم من العسكريين وموظفين مدنيين وأصحاب الامتيازات وكبار الملاكين، وقسم آخر يضمّ الرعيّة؛ الذين هم أفراد الشعب، ناهيك عن صنف ثالث

من السكان لا ينطوي تحت هذين الصنفين وهو الذي لا يخضع لسيطرة الدايات مباشرة (الميلي، د ت، صفحة ص 292)، ورغم التنوع العرقي الذي عرفه المجتمع الجزائري، وعدم وصول هذا الأخير إلى " مرحلة التجمّع الوطني، إلا أنّه قد وصل إلى مرحلة المجتمع الواعي المتماسك والمتجاوب، وذلك بالروابط الموحدة دينيا وسياسيا ولغويا " (القاسم، 2009، صفحة ص 153) وهذا حسب قراءات المؤرخ أبو القاسم سعد الله التي لم تختلف كثيرا عن رؤية "وليم سبنسر" الذي أكد هو الآخر بأنّ " الاستقرار الداخلي لدولة الجزائر وهويتها التركية قد شجعا تطوّر الروابط الثقافية والاجتماعية مع الأجزاء الشرقية للإمبراطورية العثمانية وذلك بالرغم من بُعد المسافة بين مدينة الجزائر وبقية الإمبراطورية " (سبنسر، 2006، صفحة ص 98)، ورغم هذا نرى بأنّه من الصعب جدّا وضع فترة الحكم العثماني بالجزائر على محكّ التقييم، وذلك بسبب تعدّد قراءات المؤرخين حول هذا الموضوع، وكذا مزاحمة الدراسات الغربية للدراسات العثمانية والعربية بما فيها الجزائرية، الأمر الذي أشكل على الباحثين حقيقة هذا التواجد وما تمخض عنه من سياسات عديدة كانت ذات تأثير عميق على المجتمع المحلي.

2.3. تأثير التنظيمات السياسية والإدارية على المجتمع المحلي إبّان العهد العثماني:

الحقيقة أنّ العهد العثماني بالجزائر الحالية كان قد أوجد أنموذج سلطة شبيهة بالتي نعرفها اليوم، وذلك من خلال تشكيل صيغة سياسية وإدارية تروم إلى مأسسة مجتمع من الأعراق البشرية المكوّنة للإقليم الجزائري والذي سيصبح فيما بعد إيالة عثمانية تجمع تحت إمرتها أفراد محليون (جزائريون) و أقلية تركية وفئات أخرى، لكن ما محل العنصر المحلي في الحكم والتسيير؟، وهل ما استعرضناه آنفا يبيّن لنا بصمة الفرد المحلي في الممارسات اليومية للحكم العثماني بالجزائر؟، إنّ هذا الطرح ليس بنية تقزيم الجهود المبذولة في سبيل تحديث المجتمع الجزائري ونقله من مرحلة تطورية إلى أخرى حسب سنن التاريخ؛ ولكننا نراه ضروريا لمعرفة التحديات التي مرّ بها المجتمع الجزائري عبر فترات تاريخه الحديثة، وساهمت كثيرا في تكوينه وتقدّمه ووعيه بوجوده ووجود وطن يحيا من أجله ويعيش فيه، خاصة وأنّ هذا المجتمع كان قد عانى من الانقسامات الداخلية والتناحرات القبلية، ناهيك عن التشتت الاجتماعي الناتج عن غياب وحدة وكيان وطنيين بارزين، باستثناء وجود ما يسمّى بنظام القبيلة التي شكّلت بامتداداتها الضيقة شبه كيان، لهذا يرى البعض بأنّ "...أحد التطوّرات الايجابية للحكم التركي في مدينة الجزائر هو تخفيف الانقسامات الداخلية في المغرب الأوسط، فقد انتهى عدم الثقة القديم بين المناطق الريفية والحضرية وما كان يترتّب عنه من انعزال المدينة عن المجال الطبيعي من حولها " (سبنسر، 2006، صفحة ص 99)، وبعبارة أخرى، نجد بأنّ سياسة التهميش والإقصاء للعنصر المحلي في الجزائر خلال العهد العثماني قد بلغت أوجّها، سيّما في المجالات السياسية والإدارية والعسكرية وما إلى ذلك، ففي الجانب السياسي نجد بأنّ التركيبة التركية من ناحية تكوينها الاجتماعي والعرقي قد عملت طوال تاريخها على إبقاء الأهالي بعيدين عن أية مساهمة في أمور النيابة، وحالت دون إمكانية اندماج أفرادها بالأوساط الشعبية؛ وقد يفسر هذا الإحجام عن الاندماج بالسكان إلى رغبة الأتراك في إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على المناصب الحكومية (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008، صفحة ص 10)، أما في الجانب العسكري فإننا نجد بأنّ التهميش قد طال الرعاية أيضا وذلك بسبب إبعادهم عن الجيش وعدم منحهم حرية القرار بالتدرب والمشاركة العسكرية " فلا أحد ينكر الدور الذي لعبه الجيش الانكشاري وديوانه في الأحداث والتطوّرات السياسية التي عرفتها إيالة الجزائر طيلة العهد العثماني لقد أبعد العثمانيون الرعاية عن الانخراط في هذا الجيش ووضعو عراقيين في وجه فئات من السكان لهم حق المساهمة فيها هو شأن الكراغلة " (3) (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008، صفحة ص 14)، ولهذا نجد بأنّ من خصائص هذا

الجيش النظامي متكوّن فقط من عناصر أجنبية عن القطر الجزائري (أتراك و علوج و أبنّاؤهم) (مرّوش، 2007، صفحة ص 06)، هذا وقد أثر الجانب الاقتصادي المسير من طرف الفئات الحاكمة على الواقع المعيشي والعملي للسكان المحليين؛ فتارة يعملون كخماسين، وطورا آخر يعاملون كغرباء عن أراضيهم، ترهقهم الضرائب وتُغيّهم سياسة إبعاد المحلي وإحلال الأجنبي، " فالامتيازات والتسهيلات التجارية تُمنح للأجانب من أوروبيين و يهود" (هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، 2008، صفحة ص 17، 20)، وأبواب التجارة تُفتح للجميع مع استثناءات قليلة للتجار المحليين، ويبدو أنّ واقعاً كهذا كان يُنتج لا توازن طبقات المجتمع، حيث امتدّت تأثيرات ذلك لتمسّ السكان المحليين في تجارتهم وأعمالهم، ممّا أثر بالشكل السلبي عليهم، تماماً مثلما أحدثه نظام القضاء في حقهم؛ والذي كان هو الآخر " غير عادل، ورسّخ الطبقة بالمجتمع الجزائري" (عبيد، 2013.2014، صفحة ص 223)(4) حسب بعض الباحثين.

صراحة إنّ العلاقة السياسية بين السلطة التركية، ممثلة في الإدارة السياسية العسكرية الحكومية، قد تحوّلت منذ نهاية حكم الباشوات إلى نظام إداري يعتمد على مظهر " الجهاد الإسلامي ضد المسيحيين"، لكنه داخلها لا يخفي سوء معاملة " الجزائريين المسلمين"، وعلى هذا النحو من الممارسة السياسية، تحوّل نظام " الحماية الإسلامية" إلى شبه احتلال باسم الأخوة الإسلامية، ممّا أفقد الثقة والصلة بين السلطة وبقية الشعب المقسّم والموزّع في شكل تجمّعات قبلية وأُسرية وعشائرية ومجموعات إثنية متصارعة المصالح، ضيقة الأفق السياسي والثقافي (يزلي، 2009، صفحة ص 61)، وبذلك استمرّت علاقتهم بالمجتمع الجزائري بصورة تتسم بالسوء وبطابع نفعي بحت، دون أية محاولة للتوحيد السياسي وهذا ما يفسّر العدد الكبير للكيانات المستقلة أو شبه المستقلة داخل الجزائر، فضلا عن ارتباط المجموعات الجزائرية مع قادتها المحليين، في إطار الطرق الدينية أكثر ممّا كانت تتفاعل مع الأتراك وهذا ما يظهر بشكل واضح في تاريخ الثورات التي حدثت فيها ضدّ أي حكم أو حاكم (رمضان، 2013، صفحة ص 428.427)، وتبعاً لذلك فإنّ هذا الانقسام الهيكلي بين السلطة و المجتمع قد حدّد في الجزائر مسار السلطة العثمانية نحو التهميش ثم الإلغاء نهائياً إثر الاحتلال الفرنسي سنة 1830(الأرقش، 2003، صفحة ص 47)، ومهما يكن من أمر فإنّ هذا الانفصال لن يجعلنا ننظر إلى هذه القرون الأربعة وكأنّها كانت فترة خواء، ذلك أنها تركت ما تركت من تأثيرات على مختلف الصّعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا على الأقل حينما ضمن الوجود التركي كثيراً من الصد ضد الأطماع الأوربية المتنامية (فيلاي، 2013، صفحة ص 72)

خاتمة:

إنّ هذه القراءات التحليلية المُقدّمة لفهم متغيّرات المسار التاريخي لمرحلة الجزائر العثمانية، قد استدّرجت إلى ذهننا مسألة تقصّي جدلية التكوّن الطبيعي والسوسيولوجي للدولة الجزائرية الحديثة، ومن ثمة الوصول إلى بلورة دراستنا في حوصلة علمية قوامها مجموعة من الاستنتاجات المتمخّضة عن هاجس فكري متسائل عن جدوى الوجود العثماني في الجزائر، ومدى التأثير والتأثير الحاصل بين الوافدين الجدد والمحليين، أصلاً الأرض الشرعيين، وعليه أمكننا الخروج من هذه الدراسة بما يلي:

— إنّ الإلمام بتاريخ الجزائر العثماني في الفترة الحديثة، لن يتأتّى لنا . حسب رأينا . إلّا باستقراء حكيم لروح المصادر الأصيلة التي تناولت معطيات تلك المرحلة، وأرخت لراهنيتها وأبعادها بكل علمية وموضوعية.

- إنَّ الوجود العثماني بالجزائر، قد شكَّلا إضافة نوعية لتطوُّر فكر المجتمع، وتحديث هياكل السلطة، وتجلَّى ذلك في إدخال مجموعة من النظم والقوانين الإدارية والسياسية التي ساهمت في خلق أجهزة حاكمة، وأعطت للكيان الجزائري وجودا آخر أكثر قوَّة وبروزا.
- لأنَّ نجحت الجهود العثمانية في إيجاد صيغ إدارية حديثة للتسيير والتنظيم، إلَّا أنَّها لم تتمكَّن من أخلفة أطر دولة كاملة المعالم؛ وحسبنا في ذلك إبعادها للعنصر المحلي، والحقيقة أنَّ الدولة لا تكون دولة ما لم تحقق الانسجام الكلي بين أفرادها، وتوظفهم جميعا في الفعل البنائي والتنظيمي لإدارة شؤونها، والسير على تطبيق قوانينها لتضمن بذلك تشاركية ثنائية تفاعلية بينها وبين رعيَّتها، بين المجتمع ودولته، فيحدث التأثير والتأثير، وتُلغى الطبقية والتمييز.

رغم بعض التجاوزات المسجَّلة في هذه الفترة، وغياب ديناميكية فاعلة تعمل على ملمة شتات المجتمع المتصدِّع في بنائه، إلَّا أنَّ الجزائر إبَّان هذه العهد قد عرفت مراحل متقدِّمة من نظامي الدولة والمجتمع، ما يجعلنا نعتبر هذه المرحلة بمثابة "فترة ذهبية للجزائر العثمانية"، وهذا الوسم التاريخي، تنمذج صورة الجزائر عبر فترة العصور الحديثة في شكل كيان حقيقي قار، ساهمت في بروز معالمه عديد الظروف التاريخية، سيَّما ما تعلَّق بفترتنا المدروسة، ولو غاب التأثير فعلا، وتلاشى التأثير بالسلطة الحاكمة تدريجيا، فإنَّ الأثر باق ولو أنكر ذلك الملوك والغالبون.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بحري. (2003). *الجزائر في عهد الدَّيَّات (دراسة للحياة الاجتماعية إبَّان الحقبة العثمانية)*. الجزائر: دار الكفاية.
2. المنوّر مَروُش. (2007). *تكوين الجزائر العثمانية الدولة والقطر والمشاعر الجماعية*. تأليف الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر (1954.1962) (صفحة 06). جامعة سكيكدة الجزائر: منشورات دار الأبحاث.
3. أمير يوسف. (2016). *الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني (1519.1830)*. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، صفحة 61.
4. بن محمد الهلالي الميلي. (د ت). *تاريخ الجزائر في القديم والحديث*. الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية.
5. حنيفي هلايلي. (2008). *أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني*. الجزائر: دار الهدى.
6. حنيفي هلايلي. (2018). *التطوُّر السياسي والعسكري للجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية*. مجلة الحوار المتوسطي، صفحة 18.
7. خالد إوعيل. (2018). *مركزات اقتصاد الجزائر العثمانية (ق 16، 19)*. مجلة الحكمة، صفحة ص 188.
8. خميسة غضبان. (2016). *سوسيولوجية الفعل الإداري المحلي الجزائري*. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، صفحة 134.
9. دلندة الأرقش. (2003). *المغرب العربي الحديث من خلال المصادر*. مركز النشر الجامعي ميديا كوم.
10. سعد الله أبو القاسم. (2009). *تاريخ الجزائر للثقافي (1500.1830)*. الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.

11. شارل روبير أجرون. (1982). تاريخ الجزائر المعاصرة. بيروت: منشورات عويدات.
12. صلاح العقاد. (1993). المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
13. عاطف عيد. (د ت). قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (الجزائر وتونس). موسوعة مؤسّسة علي محمد.
14. عبد السلام فيلاي. (2013). الجزائر الدولة والمجتمع. الجزائر: دار الوسام العربي.
15. عبد الكريم غلاب. (2005). قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
16. عمار بوحوش. (1997). التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
17. عمّار يزلي. (2009). الثقافة في مواجهة الاحتلال. دراسة - الجزائر: منشورات السّهل.
18. مصطفى عبيد. (2013، 2014). القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني. مجلّة عصور جديدة، صفحة 223.
19. موسى بن موسى. (د ت). الدولة الجزائرية الحديثة بين الخيارات الجهادية والبناء المؤسّساتي خلال العهد العثماني (التركي). المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، صفحة 43.
20. مولود قاسم نايت بلقاسم. (2007). شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
21. مؤيد محمود المشهداني وسلوان رشيد رمضان. (2013). أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، صفحة 421.
22. نصر الدين سعيدوني. (2009). ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: دار البصائر.
23. وليم سبنسر. (2006). الجزائر في عهد رياس البحر. الجزائر: دار القصبة للنشر.

الهوامش:

1. إنّ التحالف الجزائري العثماني لم يكن محض الصدفة ولا مجرد تعاضد إيماني، وإنّما سببه التحوّلات الاستراتيجية التي طرأت على البنية التقنية للبحرية العسكرية الأوروبية التي لم يعد للجزائريين ولباقي أهل المغرب قدرة على محاربتها واحتواء مخاطرها، أنظر: محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي - دراسة في الذهنيات والبنىات والمآلات، دار النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ط1، ص 70.
2. في خضم هذه الفكرة يعتبر حمدان بن عثمان خوجة أنّ الأتراك قد ارتكبوا خطأ فادحا عندما تركوا السلطة المطلقة بين أيدي الباشوات، لأنّ ذلك جرّد الديوان من كل قوة و سلطان، في حين أنه أنشئ لمراقبة أعمال الباشوات ومساعدة الحكومة عن طريق تزويدها بالنصائح، ولم يعد يطلب من أعيان البلاد آراؤهم، كما أنّ أهم المناصب في الدولة والوزارات ووظيفة خوجة الخيل لم تعد تعطى إلاّ للأتراك لأنّ الكراغلة طردوا من الحكم على الرغم من أنهم كانوا فروعا لهؤلاء الأتراك أنفسهم (أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم و تعريب و تحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات Anep، الجزائر، 2005، ص 116).

3. يرى الباحث صالح عباد أنّ الإنكشارية كانت مكروهة من قبل الأهالي ومن سگان الأرياف بصفة خاصة لأنهم كانوا يشعرون بوطأتها أكثر من غيرهم (أنظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 107).

4. فالقضاء في الجزائر العثمانية كان يخدم الأتراك ويعاقب الجزائريين (أنظر المزيدي: مصطفى عبيد، القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، مجلة عصور جديدة، العدد 11-12، الجزائر، 2013-2014، ص 223).
